

محضر اجتماع الجمعية العمومية  
لشركة رأس الخيمة العقارية المنعقد يوم السبت الموافق 19 مارس 2016

عقدت الجمعية العمومية العادية لمساهمي الشركة اجتماعها الثاني في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم السبت الموافق 19 / 03 / 2016 في فندق ريكسوس باب البحر - جزيرة المرجان برأس الخيمة ، حيث أن النصاب القانوني لم يكتمل في الاجتماع الاول الذي عقد بتاريخ 2016/03/12 وفقا لنص المادة 183 من قانون الشركات التجارية الاتحادي

وقد ترأس الاجتماع معالي رئيس مجلس الادارة السيد / محمد حسن عمران . وحضرها من مجلس الإدارة كل من السادة :

- 1- الشيخ / طارق أحمد القاسمي
- 2- الشيخ / أحمد عمر القاسمي
- 3- الدكتور / مصطفى علي الشرياني
- 4- السيد / جمال سالم بن درويش
- 5- السيد / محمد سلطان القاضي

وقد حضر الاجتماع السيد / محمد قرقاش ممثل هيئة الأوراق المالية والسلع  
كما حضر الاجتماع السادة / شركة ديلويت أند توش مدققي حسابات الشركة

وقد بلغ نصاب حضور الاجتماع 15.6819% وهو يمثل 3.4595% بالأصالة و 12.222% بالوكالة

قام السيد / رئيس مجلس الادارة ، رئيس الجمعية العمومية بالترحيب بالحضور نيابة عن مجلس الادارة ، واقترح تعيين المستشار القانوني السيد / عامر عايد الزعبي مقرر الاجتماع ، والسادة / بنك أبو ظبي الوطني جامعا للأصوات وقد وافقت الجمعية العمومية بالإجماع على هذا الاقتراح

أستعرض معالي السيد / محمد حسن عمران ، رئيس الجمعية العمومية جدول الأعمال على النحو الآتي :

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2015/12/31 والتصديق عليه

قام معالي / رئيس مجلس الإدارة ، رئيس الجمعية العمومية بتلاوة التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن نشاطات الشركة وعن مركزها المالي للسنة المنتهية بتاريخ 2015/12/31

وقد تمت الموافقة على البند المذكور

2. سماع تقرير مدققي الحسابات حول المركز المالي للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والتصديق عليه

قام المدقق الخارجي ، شركة ديلويت أند توش بتلاوة تقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2015/

وقد تمت الموافقة على البند المذكور

3. مناقشة ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية بتاريخ 2015/12/31 والتصديق عليه

طلب أحد المساهمين اضافة بند على جدول الأعمال يتعلق باجراء تعديلات معينة تتطلبها لجنة المصارف الاسلامية الموحدة للتقييم الشرعي للأسهم في الامارات ليتم تصنيف اسهم شركة رأس الخيمة العقارية ضمن الاسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية

أوضح السيد / محمد قرقاش ممثل هيئة الأوراق المالية بأنه وحسب نص المادة ( 180 ) من قانون الشركات التجارية الاتحادي فان طلب ادراج بند على جدول الاعمال يتطلب أن يقدم من عدد من المساهمين يمثل (10%) من رأس المال على الأقل وذلك قبل البدء في مناقشة جدول أعمال الجمعية العمومية ، وأشار الى أن كون الشروط الواردة في المادة (180) من قانون الشركات لا تنطبق فانه لا يجوز اضافة البند المقترح على جدول أعمال الجمعية العمومية

سأل أحد المساهمين عن الأرباح غير المستلمة من المساهمين والاجراءات التي اتخذتها الشركة للتواصل مع المساهمين لاستلام أرباحهم عن السنوات الماضية

أوضح مجلس الإدارة بأنه تم الاعلان في الصحف اليومية للسادة المساهمين حول ضرورة مراجعة الشركة لاستلام الأرباح الموزعة عن السنوات الماضية ، وأشار المجلس الى أن الشركة قامت بالاعلان عن أسماء المساهمين الذين لم يقوموا باستلام ارباحهم على الموقع الالكتروني للشركة وذلك لاستلام الأرباح الموزعة عن السنوات الماضية بالاضافة

الى أن كل من يقوم بالاستفسار عن موضوع الارباح عن السنوات الماضية من الاخوه المساهمين يتم تقديم كل العون والمساعدة له لتحصيل تلك الارباح

سأل أحد المساهمين عن سبب ارتفاع مخصص انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع غير المدرجة خلال العام 2015

أوضح المدقق الخارجي بأنه يتم تقييم الاستثمارات سنويا من قبل جهة خارجية مستقلة يتم تعيينها من قبل الشركة لهذه الغاية وأن التقييم يتم بناء على القيمة السوقية وأن الانخفاض في القيمة وارتفاع المخصص كان بناء على انخفاض قيمة تلك الاستثمارات

سأل أحد المساهمين عن سبب عدم ذكر تفاصيل الأراضي التي تملكها الشركة في دبي وأبوظبي والأراضي الأخرى

أوضح المدقق الخارجي بأنه ليس بالضرورة ذكر تفاصيل الأراضي المملوكة للشركة وفق معايير المحاسبة الدولية في البيانات المالية الموحدة للشركة ولكن ذلك لا يعني عدم احقية المساهم في الحصول على البيانات التفصيلية لتلك الأراضي وإنما لا يوجد التزام بذكر تفاصيل تلك الأراضي في البيانات المالية الموحدة وفق المعايير المحاسبية الدولية

أشار أحد المساهمين الى أن الشركة تملك عدد من قطع الأراضي غير المستغلة وأقترح أن يتم استبدالها بعقارات لها عوائد استثمارية

أشار معالي / رئيس الجمعية بأن هناك أراضي لا يمكن بيعها الا بعد التطوير وخاصة تلك الأراضي الموجودة في مشروع ميناء العرب وأوضح بأن الشركة تقوم بعمل توازن في الاستثمارات بحيث يتناسب العرض مع الطلب لتجنب أي مخاطر استثمارية

سأل أحد المساهمين عن المعيار رقم 15 من معايير المحاسبة الدولية وفيما اذا بدت الشركة بتطبيقه أم لا

أشار المدقق الخارجي بأن المعيار رقم 15 غير الزامي على الشركات في الوقت الحالي وأن الشركة لم تقم بتطبيقه خلال العام 2015 وأن القرار حول تطبيقه خلال العام القادم قيد النقاش في مجلس ادارة الشركة وأن الشركة لديها الحق بتطبيقه خلال العام 2016 وما بعده

وبعد النقاش تمت الموافقة على البند المذكور

4. النظر في مقترح مجلس الادارة بشأن توزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين بنسبة 5% من رأس المال للسنة المالية

المنتهية في 2015/12/31

طلب أحد المساهمين رفع نسبة توزيع الأرباح من 5% إلى 6% كون أرباح الشركة جيدة ولا توجد خسائر أو ديون كبيرة على الشركة

أوضح معالي / رئيس الاجتماع أن هناك عدد من المشاريع سيتم تنفيذها خلال العام 2016 وأن الشركة تحتاج إلى توفير السيولة النقدية لديها ، وأن هذا التوجه هو بالنتيجة لصالح المساهمين ويساعد الشركة في تنفيذ المشاريع والتي سيكون لها عائد أفضل على المساهمين خلال السنوات القادمة

وبعد النقاش تمت الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح بنسبة 5% من رأس المال كأرباح نقدية وتقريران المساهمين المسجلين في اليوم العاشر الذي يلي تاريخ انعقاد الاجتماع هم مستحقو الأرباح النقدية (2016/03/29)

5. النظر في مقترح مجلس الإدارة بخصوص مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

أوضح معالي / رئيس الاجتماع أنه وبموجب القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية ، يجب ألا تزيد مكافأة مجلس الإدارة على 10% من الربح الصافي بعد خصم الاستهلاك والاحتياطي وتوزيع ما لا يقل عن 5% من رأس المال على المساهمين كأرباح كما هو منصوص عليه في قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة ، وعليه فإن مجلس الإدارة اقترح توزيع مبلغ إجمالي 3,500,000 درهم كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام 2015

وقد تمت الموافقة على البند المذكور

6. ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة ومدققي الحسابات من المسؤولية عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31

وقد تمت الموافقة على البند المذكور وذلك بتبرئة ذمم السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومدققي الحسابات

7. تعيين مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2016 وتحديد أتعابهم.

أطلع السادة المساهمين على العروض المقدمة من شركات التدقيق للقيام بتدقيق حسابات الشركة للسنة المالية 2016 ، وقد تمت الموافقة من الجمعية العمومية بالاجماع على تعيين السادة / شركة "ديلويت أند توش" كمراجعين لحسابات الشركة عن العام 2015 وحددت أتعابهم بمبلغ وقدره 275,000 درهم.

8. قرار خاص : الاطلاع والموافقة على تعديل النظام الاساسي للشركة بما يتوافق مع قانون الشركات التجارية

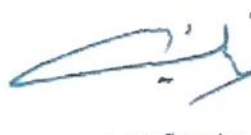

الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 وذلك بعد موافقة الجهات المختصة

ش

تم استعراض التعديلات التي التي اجريت على النظام الاساسي للشركة بما يتوافق مع قانون الشركات التجارية الاتحادي رقم 2 لسنة 2015 وذلك بعد موافقة الجهات المختصة ، وبعد الاطلاع على التصوص الواردة في النظام الاساسي قبل التعديل وبعد التعديل تم الموافقة بالاجماع على التعديلات الخاصة بالنظام الاساسي بعد الحصول على الموافقات من الجهات المختصة

وانتهى الاجتماع في تمام الساعة الثانية عشر والنصف من ظهر يوم الخميس الموافق 2016/03/19

جامع الأصوات  
  
بنك أبوظبي الوطني

مدقق الحسابات  
  
ديلويت أند توش  


مقرر الاجتماع  
  
عامر عايد الزصي

رئيس الاجتماع  
  
محمد حسين عمران  
